

قوات الرد السريع الأوروبية.. يلغي دور الناتو

تقوم على أنقاض حلف الناتو أو بديله عنه، بل هي معززة له، إلا أن محللين يؤكدون أن هذه القوة ستكون بمثابة حلف خاص بأوروبا، وعاجلاً أم أجلاً ستكون لها الكلمة الأخيرة في التدخل، وخاصة في شؤون أوروبية، بعد أن ذاعت أوروبا الأمرين من مشاكل عرقية وحروب إبادة مطع التسعينيات في البلقان، حيث لا تزال المنطقة ملتتهبة وكانت حينها للحلف الأطلسي (الناتو) اليد الطولى في حل مشاكل المنطقة.

وكان الإبقاء على حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية مطع التسعينيات، مثار جدل حول مغايرته وضرورات الإبقاء على هيكله، وخاصة من جانب روسيا التي تعتبر ذلك تهديداً مباشراً لها في ظل التوسع الذي يشهده الحلف، وهو ما يبدو أن بعض الدول الأوروبية تشاطر موسكو الرأي في ذلك، أولاً لمد جسور صداقة معها بعد انتهاء الحرب الباردة، وثانياً لسحب السطاط من تحت أقدام حلف الناتو وتشكيل قوة خاصة بها في ظل ظروف جديدة تريد أوروبا أن يكون لها نصيب في إدارتها وعدم تركها للهيمنة الأمريكية الراهنة.

فهل تخرج أوروبا أخيراً من هيمنة الناتو؟

رئاسة عامة لهذه القوات وعدم وصولها بعد إلى درجة كبيرة من المشاركة من حيث العدد أو النذرة، إلا أن إطلاق هذه العملية يعد بحد ذاته حدثاً مهماً لأوروبا التي تسعى إلى تثبيت مكانتها الدولية بعد أن استطاعت ترسيخ وجودها الداخلي وتعميق أواصر وحدتها، وليس بغريب أن تكون أحد أقطاب عالم متعدد، كما طالب بذلك جاك شيراك مؤخراً أثناء زيارته لبريطانيا ودعوته إلى عالم متعدد الأقطاب.

ويأتي هذا التحول الأوروبي كخطوة للاعتماد على القوة العسكرية الخاصة بها، في وقت تعمل فيه الولايات المتحدة على تنفيذ خطة إعادة انتشار قواتها في أوروبا، وخاصة تلك المتواجدة في ألمانيا منذ قرابة نصف قرن، لنقلها هذه المرة إلى رومانيا وربما إلى دول أخرى من أوروبا الوسطى والشرقية، كما تأتي هذه الخطوة - أيضاً - في أعقاب خلافات أوروبية - أمريكية أو على الأقل بين دول كبرى مثل فرنسا وألمانيا مع واشنطن بشأن الكثير من القضايا الدولية التي برزت أكثر على السطح إبان غزو العراق.

ورغم أن أوروبا تؤكد أن قواتها للرد السريع لن

تشكل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا المجموعات التي يتوقع أن تكون جاهزة للقيام بعمليات لمهام الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٥م، وستشكل المجموعات الأخرى، وعددها (١١) مجموعة، قوات من ألمانيا وبلجيكا والمجر وسلوفاكيا واليونان والنمسا وبولندا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا والسويد، بالإضافة إلى دولة ليست عضواً بالاتحاد الأوروبي هي النرويج.

وعلى صعيد آخر كان مسؤولون قد ذكروا أن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي قرروا تناول مسألة الإضطلاع بالعمليات الأمنية الدولية التابعة للاتحاد الأوروبي التي تركز على تقديم المساعدة لقوات الشرطة للدول وتحسين التدريب للقضاة والمحامين وتعزيز أجهزة الحماية المدنية.

ويدير الاتحاد الأوروبي بالفعل ثلاث عمليات أمنية مدنية وتشمل تدريباً للشرطة في البوسنة ومقدونيا، إلا أن الاستعدادات قائمة لبدء عملية تدريب في كينشاسا، عاصمة جمهورية الكونغو الديمقراطية. استعداداً لانتخابات العام القادم في البلاد.

والقوة القتالية الأوروبية تتشكل من (١٣) مجموعة - يتوقع الانتهاء من ذلك بحلول عام ٢٠٠٧م - يتم نشرها في المناطق الساخنة حول العالم، كما يمكن استخدامها في إطار عمليات حفظ السلام وحتى في أماكن تبعد ستة آلاف كيلو متر، حيث من المقرر أن تشكل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة مجموعات الخاصة بها على أن تشكل المجموعات التسع الأخرى بشكل مشترك، وسيتم ربط كل مجموعة بمقر قيادة للقوة، وترأس

كل مجموعة دولة رئيسة تتولى قيادة العمليات، حيث من المتوقع أن تعمل تلك المجموعات تحت مظلة عمليات الأمم المتحدة لتجهيز الأرض لعمليات دولية كبيرة تتطلب وقتاً أطول لنشر القوات، كما يمكن لهذه القوات القيام بتولي مهام أصغر بشكل مستقل، وتعتبر الرئاسة الهولندية للاتحاد أن تشكل تلك المجموعات سيساعد الاتحاد الأوروبي على التعامل بشكل أفضل مع التهديدات والتحديت العالمية.

ويلاحظ أن جميع دول الاتحاد الأوروبي لا تشارك في هذه القوات، إلا أن إيرلندا قالت إنها ستعترض في إمكانية مشاركتها في هذه المجموعات، بيد أنها لم تتعهد بالمشاركة، بينما قالت إستونيا إنها ستشارك وستواصل مشاوراتها، أما النمسا وجمهورية التشيك، اللتان بدتا وكانهما لن تشاركاً في تلك المجموعات، فتعهدتا بتقديم قوات.

ومهما يكن من أمر المشاركين وعدم وجود

ولطالما سعت أوروبا إلى تأمين حضورها العسكري والانسحاب من مظلة الناتو الذي يعد من مخلفات الحرب الباردة ولم تنظر إليه الآلية المثلى لما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، خاصة وأن الولايات المتحدة باتت تسيطر على هذا التجمع العسكري بقوة وتحاول أن يكون بمثابة القوة الضاربة لمواقفها في العالم على إثر الاستراتيجيات الجديدة والمتمثلة في الضربات الاستباقية وتغيير الأنظمة بالقوة والوقوف ضد كل من يقف أمام تحركاتها، وهو ما تجلى في العراق مؤخراً.

ومنذ فترة وأوروبا تحاول الخروج من عباءة الولايات المتحدة وهيمنتها، وأحد أجنحة هذه العبءة حلف الناتو، فسعت إلى تشكيل قوة خاصة بها أثارت في البداية حفيظة واشنطن وعملت هذه الأخيرة على عرقلة ذلك، لكن الضغط الأوروبي أو بعض دوله الكبرى على الأقل تمكنت من تحقيق ذلك تبعاً لما تعانته من هيمنة أمريكية متزايدة على المستوى العالمي ومعرفة أن المستقبل لن يضمن لها حضوراً دولياً دون وجود قوة عسكرية خاصة بها.

وفي هذا الإطار قال وزراء الدفاع بالاتحاد الأوروبي: إن أول مجموعة قتالية للرد السريع تابعة للاتحاد الأوروبي مستعدة للعمل عام ٢٠٠٥م لتعزيز مهام السلام التابعة للأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم.

وقال هينك كامب، وزير الدفاع الهولندي، للصحفيين: إن المجموعات القتالية ستتمتع الاتحاد الأوروبي قوة ذات مصداقية وسريعة الانتشار، مضيفاً: إن أول مجموعات رد سريع ستشكل كل منها من (١٥٠٠) جندي، وستكون مستعدة للعمل عام ٢٠٠٥م، فيما ستصبح مجموعات أخرى مستعدة للعمل بحلول عام ٢٠٠٧م.

وقال كامب: إن المبادرة تأتي في إطار تنفيذ الاستراتيجية الأمنية الأوروبية التي تمنح الاتحاد الأوروبي القدرة على التعامل بصورة أفضل مع التهديدات والتحديات العالمية، مؤكداً أن المجموعات ستكون مستقلة عن حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لكن كلاهما سيكمل دور الآخر.

وقال مسؤولون: إن دول الاتحاد الأوروبي والنرويج تعهدت بالمساهمة في نحو (١٣) مجموعة بمجرد تشكيلها ستكون جاهزة للانتشار خلال عشرة أيام بناءً على طلب من الأمم المتحدة، مضيفين: إن هذه المجموعات القتالية التي تأتي في إطار مسعى للاتحاد الأوروبي لكي يكون لديه قوة دفاع مستقلة لا تخضع لإشراف حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ستكون فعالة وجديرة بالثقة وسريعة الانتشار.

ويستطيع الاتحاد الأوروبي التركيز على دولة واحدة خلال العام القادم أو تتشكل بمساهمات من العديد من دول الاتحاد الأوروبي، وستصبح تلك المجموعات قادرة على تنفيذ عمليات عسكرية في أن واحد عام ٢٠٠٧م، ومن المقرر أن



□ دخل الاتحاد الأوروبي

مرحلة جديدة في عملية تقوية قدراته العسكرية بتشكيل مجموعات للرد السريع القتالية، في محاولة لتعزيز الدور الأوروبي على مستوى العالم، وخطوة يرى مراقبون أنها ستعزز موقع الاتحاد الأوروبي عالمياً بعد أن بات قوة اقتصادية وسياسية لا يستهان بها على إثر التوسع الأخير ليضم (٢٥) دولة، وتستعد حالياً لضم دول أخرى من شأنها أن تقوي أوروبا وربما تضعها في موضع القطب الندي للولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة حالياً على مقدرات العالم.

نبيل نعمان